JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في قانون العقود لغير القانونيين

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في قانون العقود لغير القانونيين

قانون العقود لغير القانونيين دورة تدريبية متقدمة مدتها أسبوعين للمهندسين ومديري التشغيل وموظفي المشتريات الذين يتفاوضون على الاتفاقيات أو يوقعونها أو يعتمدون عليها دون تأهيل قانوني، ويعد فيها كل مشارك قائمة مراجعة بنود العقد للاتفاقيات التي يوقعها. فقرارات الأعمال باتت تحمل آثارا قانونية قبل أن يرى المستشار القانوني الأوراق بوقت طويل. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب قانون العقود لغير القانونيين بلغة واضحة تنطلق من بنود يواجهها المشاركون كل أسبوع.

لماذا يهم قانون العقود لغير القانونيين الآن

ثلاثة تحولات تدخل التفكير القانوني في الإدارة اليومية. فأوامر الشراء والشروط الإلكترونية ومراسلات البريد تنشئ اتفاقيات ملزمة بسرعة، وغالبا دون محام. وبنود المسؤولية والتعويض والبيانات ازدادت طولا مع دفع الأطراف المخاطر إلى أسفل السلسلة. والفرق القانونية الداخلية صغيرة، فتعتمد على المديرين في رصد المشكلات قبل التوقيع. المؤسسة التي يقرأ مديروها البنود بثقة تتفاوض على شروط ميسرة وتتجنب التعرض غير المقصود، أما التي توقع بثقة مجردة فتكتشف مسؤوليات غير محدودة أو حقوقا ضائعة عند أول إخفاق. وتشرح الدورة المبادئ المشتركة بين معظم الأنظمة القانونية وتبين متى يغير القانون الحاكم للاتفاقية الجواب، مستعينة بأمثلة من النماذج القياسية مثل نماذج الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين FIDIC.

المستفيدون من قانون العقود لغير القانونيين

- المهندسون والمديرون الفنيون الذين يتفاوضون على النطاق والضمانات وشروط القبول
- موظفو المشتريات والتوريد الذين يصدرون أوامر الشراء والشروط القياسية
- مديرو التشغيل الذين يوقعون اتفاقيات الخدمات والإيجار والصيانة
- قادة المبيعات وتطوير الأعمال الذين يوافقون على شروط العملاء تحت ضغط الوقت
- رعاة المشاريع الذين يعتمدون تعديلات العقود وإنهاءها

تكسب وحدة الأعمال أكثر حين يحضر أعضاؤها من الهندسة والمشتريات والمبيعات معا ويتفقون على البنود التي تحال دائما إلى المراجعة القانونية وتلك التي يحسمونها بأنفسهم.

قدرات قانون العقود لغير القانونيين

يتعلم المشاركون قراءة العقد كما يختبره المحامي، ثم تحديد المخاطر التي يستطيعون إدارتها وتلك التي تحتاج إلى مشورة.

- اختبار ما إذا كان الإيجاب والقبول والشروط المتفق عليها قد أنشأت عقدا ملزما — قادة التفاوض
- تقييم بنود الضمان والتعويض وتحديد المسؤولية بحثا عن التعرض الخفي — مالكو المخاطر
- الموازنة بين سبل الانتصاف بعد الإخلال بما فيها التعويض والإنهاء — رعاة الأعمال
- تطبيق مراجعة منظمة للبنود قبل التوقيع — المديرون المعتمدون
- تحديد الأسئلة التي يجب رفعها إلى المستشار القانوني — الفرق القانونية الداخلية
- شرح المخاطر القانونية بلغة مبسطة للزملاء والموردين — الفرق متعددة الوظائف

مصطلحات قانون العقود لغير القانونيين الأساسية

- الإيجاب والقبول — التبادل الذي يعرض فيه طرف شروطا ويوافق الآخر عليها دون قيد فينعقد العقد.
- المقابل — في أنظمة قانونية كثيرة، القيمة التي يقدمها كل طرف في التبادل والتي تجعل الوعد قابلا للتنفيذ.
- الضمان — تعهد تعاقدي بجودة السلع أو الخدمات أو حالتها يمنح حق الانتصاف إذا ثبت عدم صحته.
- التعويض — تعهد من طرف بتغطية خسائر أو مطالبات محددة يتعرض لها الطرف الآخر.
- تحديد المسؤولية — بند يضع سقفا أو يستبعد مقدار أو أنواع الخسائر التي يتحملها الطرف.
- الإخلال الجوهري — إخلال جسيم يجيز للطرف المتضرر إنهاء العقد والمطالبة بالتعويض.

قانون العقود لغير القانونيين يوما بيوم

اليوم 1: كيف يشكل قانون العقود قرارات الأعمال

- خريطة المخاطر القانونية في اتفاقية نموذجية — رؤية منابع النزاعات
- القانون الحاكم واختلاف الأنظمة القانونية — معرفة متى تتغير الإجابة
- دور المستشار القانوني الداخلي — تحديد ما يتولاه المديرون بمفردهم
- أمثلة من التصنيع والرعاية الصحية — أخطاء توقيع مكلفة
- فحص صلاحية التوقيع الشخصية — تأكيد الحدود قبل التعهد

اليوم 2: إنشاء عقد ملزم

- الإيجاب والدعوة إلى التعاقد والإيجاب المضاد — تتبع لحظة ثبات الشروط
- القبول بالسلوك والبريد الإلكتروني — تجنب الاتفاقات غير المقصودة
- المقابل ونية إنشاء علاقة قانونية — اختبار قابلية التنفيذ
- الأهلية وصلاحية التوقيع — الحماية من التعهدات غير الصحيحة
- خطابات النوايا ومذكرات الشروط الرئيسية — إدارة مخاطر ما قبل العقد

اليوم 3: شروط العقد ومعانيها

- الشروط الصريحة والضمنية — تمييز التعهدات غير المكتوبة
- الشروط الجوهرية والضمانات والشروط غير المسماة — ربط الإخلال بسبيل الانتصاف
- تعارض النماذج القياسية — تحديد شروط أي طرف تسري
- تفسير الصياغة الغامضة — توقع كيفية قراءة البنود
- بنود الاتفاق الكامل والتعديل — ضبط الوعود الجانبية

اليوم 4: الضمانات والإقرارات والكفالات

- ضمانات الجودة والملاءمة للغرض — مطابقة الوعود مع المواصفات
- الإقرارات قبل التوقيع — فهم مخاطر التدليس والتغرير
- كفالات الشركة الأم والضمانات البنكية — تأمين حسن التنفيذ
- فترات المسؤولية عن العيوب — تخطيط نوافذ المعالجة
- إجراءات المطالبة بالضمان — حفظ الحقوق بالإشعار في وقته

اليوم 5: التعويضات وتوزيع الخسائر

- تشريح بند التعويض — المحفزات والنطاق والإجراءات
- مطالبات الغير وحقوق الدفاع — ضبط التعرض للتقاضي
- التعويض المتبادل مقابل الأحادي — التفاوض على مخاطر متوازنة
- مواءمة التأمين مع التعويضات — التحقق من تطابق الغطاء مع الوعود
- الإشارات الحمراء في التعويض — رصد التعرض غير المحدود أو غير القابل للتأمين

اليوم 6: تحديد المسؤولية واستبعادها

- سقوف المسؤولية — تحديد مبالغ تتناسب مع قيمة العقد
- استبعاد الخسائر غير المباشرة والتبعية — تعريف ما يستبعد
- الاستثناءات من السقوف — الغش والسلوك المتعمد والسرية
- حدود المعقولية وقابلية التنفيذ — معرفة متى تسقط البنود
- التعويضات المقطوعة مقابل الشرط الجزائي — الاتفاق المسبق على تعويض عادل

اليوم 7: الإخلال وعواقبه

- أنواع الإخلال — البسيط والجسيم والجوهري
- الإخلال المباشر المسبق — التصرف حين يلمح طرف بعدم التنفيذ
- القوة القاهرة واستحالة التنفيذ — توزيع مخاطر الأحداث الاستثنائية
- التنازل والإقرار — تجنب فقدان الحقوق بالسلوك
- قائمة الاستجابة للإخلال — جمع الأدلة قبل التصرف

اليوم 8: سبل الانتصاف والاسترداد

- مبادئ التعويض — السببية والتوقع وتخفيف الضرر
- التنفيذ العيني والأوامر الوقتية — حين لا يكفي المال
- المقاصة وحبس الدفعات — استخدام أدوات الضغط بشكل مشروع
- مدد التقادم للمطالبات — التحرك قبل سقوط الحقوق
- اتفاقيات التسوية المتفاوض عليها — إقفال النزاعات بيقين

اليوم 9: الإنهاء والخروج

- الإنهاء لسبب — الأسباب والإشعار ومهل التصحيح
- الإنهاء للملاءمة — التكاليف والتعرض للتعويض
- آثار الإنهاء — البنود الباقية والحسابات الختامية
- مخاطر الإنهاء غير المشروع — تجنب المطالبات المضادة
- بنود حل النزاعات — الاختيار بين المحاكم والتحكيم وقرار الخبير

اليوم 10: تطبيق قائمة مراجعة بنود العقد

- فحص الانعقاد والصلاحية في اتفاقية قائمة — تطبيق اختبارات اليوم الثاني
- مراجعة الضمانات والتعويضات — تحديد التعرض للتفاوض
- تقييم بنود المسؤولية والإنهاء — ترتيب المخاطر للتصعيد
- محفزات الإحالة القانونية — الاتفاق على ما يحال دائما إلى المستشار
- قائمة مراجعة بنود العقد — استكمال القائمة واختبارها مع الزملاء

تطبيق قانون العقود لغير القانونيين بعد الدورة

- تطبيق مراجعة البنود على الاتفاقيات الثلاث التالية المنتظرة للتوقيع وتسجيل المسائل التي احتاجت إلى إحالة للمستشار.
- إحاطة زملاء المشتريات والهندسة بسقوف المسؤولية والتعويضات وحقوق الإنهاء بملخصات بنود بلغة مبسطة.

أسئلة حول قانون العقود لغير القانونيين

ما قانون العقود لغير القانونيين ولماذا يهم الآن؟

قانون العقود لغير القانونيين يشرح الانعقاد والشروط والضمانات والتعويضات والمسؤولية والإخلال وسبل الانتصاف والإنهاء بلغة واضحة للمديرين الذين يوقعون الاتفاقيات. ويهم الآن لأن العقود الملزمة تنعقد بسرعة عبر الأوامر والمراسلات، وكثيرا ما يلزم المديرون مؤسساتهم قبل تدخل المستشار القانوني.

من يستفيد أكثر من تدريب قانون العقود لغير القانونيين؟

يستفيد أكثر المهندسون وموظفو المشتريات ومديرو التشغيل لأنهم يتفاوضون على الاتفاقيات ويوقعونها دون تأهيل قانوني. ويستفيد كذلك قادة المبيعات ورعاة المشاريع حين يحتاجون إلى الحكم السريع على مخاطر المسؤولية والإنهاء.

بم يختلف تدريب قانون العقود لغير القانونيين عن دورة في الإدارة التعاقدية؟

يشرح هذا التدريب المبادئ القانونية وراء البنود لا السجلات والإجراءات. فدورة الإدارة التعاقدية تغطي السجلات والدفعات والأوامر التغييرية، بينما يساعد هذا التدريب غير القانونيين على الحكم على قابلية الشروط للتنفيذ وعدالتها قبل التوقيع.

ماذا تعود به من تدريب قانون العقود لغير القانونيين؟

تعود بقائمة مراجعة بنود العقد مختبرة على إحدى اتفاقياتك، تغطي الانعقاد والضمانات والتعويضات وسقوف المسؤولية والإخلال والإنهاء، مع محفزات واضحة للإحالة إلى المستشار القانوني.

قانون العقود لغير القانونيين: الطريق إلى الأمام

توجه قائمة مراجعة بنود العقد أولا قرار توقيع الاتفاقية التالية على مكتب المشارك أو مواصلة التفاوض أو إحالتها إلى المستشار. ويستخدمها المهندسون والمشترون والمديرون المعتمدون قبل كل توقيع. وبعد استخداماتها الأولى تستحق محفزات الإحالة مراجعة مع الزملاء القانونيين، لأن الاتفاقيات الفعلية تبين البنود التي يستطيع المديرون التعامل معها بأمان.